

Evaluation of the Performance of Monetary Policy in Libya During the Period (2002-2023) AD

Somayhha Milad Bakeer^{1*}, Omer M. Bshina²

¹Department of Economic, Faculty of Economics and Commerce, AL-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

²Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, AL-Asmariya Islamic University, Zliten Libya

تقييم أداء السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2002-2023) م

سمية ميلاد باكيه^{1*}، عمر محمد بشينا²

¹قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسميرية الإسلامية، زلiten، ليبيا

²قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسميرية الإسلامية، زلiten، ليبيا

*Corresponding author: s.bakeer@asmarya.edu.ly

Received: July 25, 2025 | Accepted: November 07, 2025 | Published: November 13, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

Monetary policy is a set of measures taken by the monetary authorities represented by the Central Bank using its tools to achieve a set of economic goals such as controlling monetary stability, achieving high rates of financial investments, and increasing the participation of the financial and monetary sector in economic activity. This study aimed to evaluate the performance of monetary policy based on its hypothesis that the performance of the monetary policy that was followed in Libya during the period (2002-2023) was not effective and the monetary policy did not achieve the goals on which it was based. The study followed the descriptive analytical approach, and it was reached to accept the hypothesis of the study that the monetary policy during the period (2002-2023) was not effective and did not achieve the goals on which it was based, through: The Libyan economy during the study period was characterized by a high rate of currency in circulation, which is a result of the high monetary preference, and the low confidence factor in banks is what indicates the weakness of monetary policy. The increase in the liquidity rate to the real gross domestic product did not achieve an increase or increase in the rate of bank credit, meaning that the monetary policy did not benefit from the volume of savings in the banking system. Monetary policy did not succeed in achieving monetary stability, but the monetary stability coefficient fluctuated between the occurrence of Inflationary and deflationary gaps, and the following recommendations were reached: The necessity for the Central Bank to enjoy complete independence from political and international pressures to ensure taking objective monetary decisions that contribute to resolving the problems facing monetary policy and monitoring and implementing monetary policy periodically, and working to coordinate between economic policies and monetary policy to achieve monetary stability, control inflationary pressures, and accelerate economic reform processes.

Keyword: Monetary policy, Central Bank, Money supply, Economic growth.

الملخص:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في المصرف المركزي باستخدام أدواتها بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية مثل ضبط الاستقرار النقدي وتحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمارات المالية

وزيادة مشاركة القطاع المالي والنقدى في النشاط الاقتصادي وقد هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء السياسة النقدية منطلقة من فرضيتها أن أداء السياسة النقدية التي تم أتباعها في ليبيا خلال الفترة (2002-2023) لم يكن فعالاً ولم تتحقق السياسة النقدية أهدافها التي قامت عليها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل الى قبول فرضية الدراسة من خلال: أن الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تميز بارتفاع معدل العملة في التداول وهو نتيجة لارتفاع التفضيل النقدي، وانخفاض عامل النقدة في المصارف، هو ما يدل على ضعف السياسة النقدية، ان الارتفاع في معدل السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يتحقق أو زيادة في معدل الائتمان المصرفى، أي أن السياسة النقدية لم تستفد من حجم المدخرات في الجهاز المصرفى ، لم تتحقق السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي بل تذبذب معامل الاستقرار النقدي بين حدود فجوات تضخمية وانكماسية، وقد تم التوصل الى التوصيات التالية: ضرورة ان يتمتع المصرف المركزي باستقلالية تامة عن الضغوط السياسية والدولية لضمان اتخاذ قرارات نقدية موضوعية تسهم في حلحلة المشاكل التي تواجه السياسة النقدية، و متابعة وتنفيذ السياسة النقدية بصورة دورية ، والعمل على تنسيق بين السياسات الاقتصادية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي وضبط الضغوط التضخمية وتسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المصرف المركزي، عرض النقود، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

تحظى السياسة النقدية بدوراً هاماً ومحورياً في التأثير على النشاطات الاقتصادية ، حيث يعتمد تأثيرها على طبيعة الإجراءات التنفيذية للسياسة النقدية المتبعة من قبل المصرف المركزي ، بالإضافة إلى مدى طبيعة وفاعلية تأثير أدوات السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المحلي ، ولذلك فإن التقييم السليم لدور وفاعلية السياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي يتطلب معرفة البيئة التي ترسم وتنفذ فيها هذه السياسة فهذه البيئة هي التي تحدد أهداف السياسة النقدية ونوع الأدوات التي تستخدمها وآلية عملها وأنسب السبل لتحقيق تلك الأهداف وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار علاقة النقد بالنشاط الاقتصادي من جهة وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة الأدوات المختلفة التي تدرج تحت وعاء واحد لا وهو الجهاز المصرفى ، وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة في تقييمها لأداء السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2002-2023) م في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية التي طرأت على مستوى الاقتصاد الليبي حيث أن السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تحتاجها الدول لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في ظل التكامل المشترك مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

الدراسات السابقة: تضيف مراجعة الدراسات السابقة إلى الدراسة الحالية ما يفيد في استكمال الإطار النظري من جهة وتعزيز ما قد يتم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة من جهة أخرى ، والاهتمام من ذلك في كون دراستها تبرز الفجوة العلمية بينها وبين الدراسة الحالية والتي من خلالها تظهر أهمية هذه الدراسة مقارنة بسابقاتها، عليه سيتم التركيز على عرض الدراسات من خلال ما هدفت إليه وما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج:

فقد تناولت دراسة (عبد الله، 2024) بعنوان دور السياسات النقدية في زيادة النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2019) م فقد هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين السياسات النقدية والنشاط الاقتصادي وقياس مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على مكونات الاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي مما يعكس أهمية السياسات النقدية في زيادة النشاط الاقتصادي.

أيضاً تناولت دراسة (الصالحي والريتيمي، 2020) بعنوان واقع السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) م ، فقد هدفت الدراسة إلى دراسة وتقدير أدوات السياسات النقدية والمالية في ظل الازمات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها ليبيا ، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتوصلت الدراسة إلى ضعف فاعالية السياسات النقدية بسبب سوء التنسيق بين الجهات المعنية للأزمات السياسية تأثير سلبي على قيمة الدينار الليبي إضافة إلى ارتفاع نسبة الانكشاف على الخارج وانتشار الفساد المالي والإداري.

و كذلك دراسة (الصالحي، 2018) تناولت موضوع فاعالية السياسة النقدية وأثرها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1996-2017) م حيث هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على فاعالية السياسة النقدية وأثرها على زيادة النمو الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية في اتجاه واحد من متغيري السياسة والاستقرار السياسي والأمني في اتجاه النمو الاقتصادي.

وفي دراسة (عطية، 2019) م بعنوان دور السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-1997) م، كان هدف الدراسة دراسة وتحليل العلاقة بين الظروف السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية ساهمت في تحقيق بعض أهداف الاستقرار الاقتصادي إلا أن الظروف السياسية جعلت تحقيق ذلك في الأجل الطويل.

وأيضاً تناولت دراسة (عيسى، 2017) بعنوان السياسة النقدية في ليبيا مراحل تطورها ومدى فاعليتها، وهدفت الدراسة إلى وصف وتحليل الاقتصاد الليبي ومدى نجاح المصرف المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية واتبعت المنهج التحليلي الوصفي وتوصلت إلى أنه لم تطن هنالك سياسة نقدية واضحة في ليبيا بل كانت تأخذ شكل قوانين وقرارات عامة في بعض الأحيان.

تناولت (دراسة الدراز، 2012م) موضوع دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الهيكلاني في التجارة الخارجية، خلال الفترة (1990- 2008)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير السياسات النقدية على تصحيح الاختلالات في هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية محل الدراسة، وكانت الفرضية أن السياسة النقدية لم تساهم في تصحيح الاختلال الهيكلاني في التجارة الخارجية، وتم استخدام الأسلوب الوصفي والاحصائي والأسلوب القياسي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن قطاع التجارة الخارجية يعاني من اختلال هيكلاني بسبب عدم تنوع الصادرات الناتج عن سيطرة قطاع النفط على كامل الصادرات في ليبيا وفي نفس الوقت التنويع الشديد في الواردات والعدد الكبير من السلع التي تستورد سنوياً، أيضاً أن السياسة النقدية لم تساهم في تصحيح الاختلال الهيكلاني في التجارة الخارجية.

في حين ان (دراسة، بغني، 2007م) تناولت موضوع السياسة النقدية في ليبيا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، خلال الفترة (1986- 2005)، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداة السياسة النقدية في ظل التغيرات والتطورات الدولية والمحالية التي طرأت على الاقتصاد المحلي، وكانت الفرضية أن التغيرات والتطورات الدولية والمحالية ساهمت بشكل إيجابي من ناحيه وبشكل سلبي من ناحية أخرى في أداة السياسة النقدية، وتم استخدام المنهج الوصفي الكمي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن السياسة النقدية في تحديها لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة لم تراعى التطورات المتعلقة بظاهرة التضخم والانكماس الناري مما انعكس سلباً على أسعار الفائدة الحقيقة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الوطني لازال يعتمد في نجاح سياساته الاقتصادية على ما يحدث من تطورات إيجابية في أسعار النفط، وأن التطورات السلبية في أسعار النفط تتعكس على فشل وتضارب أهداف السياسات الاقتصادية المختلفة.

وكذلك تناولت دراسة (دخيل الله، 2013م) تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، خلال الفترة (2001 - 2010)م، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى كفاءة وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي ومدى اتباع المصرف لسياسة نقدية تخدم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عمّا إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي، وكذلك ركزت الدراسات التي ناقشت فاعلية السياسة المالية والنقدية على أهمية دور السياسة النقدية في التأثير على مجال النشاط الاقتصادي.

كذلك ركزت (دراسة، عبدالعزيز، 2005م) على موضوع سياسة استهداف التضخم كأسلوب حيث للسياسة النقدية، خلال الفترة (1994 - 2003)م ، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة التضخم من خلال البحث عن الأسباب المنشأة لها خاصة في الاقتصاد الجزائري، وكانت الفرضية، أن التضخم يعبر عن مدى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار على فترات متتابعة، وقد تم استخدام المنهج الاستبati، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: تعني السياسة النقدية القائمة على الاستهداف الكمي بالتأثير على الكثافة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار كهدف اساسي لها، وتعبر فاعليتها عن الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدفها، وكذلك تمثل سياسة استهداف التضخم إطار جديد لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في المدى كهدف نهائي لهذه السياسة.

وتتجدر الاشارة إلى أن: هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها اعتمدت على فترة زمنية تختلف عن الدراسات السابقة وهي (2002- 2023) م مع الاختلاف في الطريقة التحليلية التي اتبعتها هذه الدراسة من تحليل وصفي للبيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مشكلة الدراسة:

واجه الاقتصاد الليبي العديد من المشاكل الاقتصادية مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وعدم وضوح العلاقة بين المعروض النقدي وكميات الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة التفضيل النقدي عند الأفراد الأمر الذي يدل على ضعف السياسات السائدة، إلى غير ذلك من المشاكل الأخرى إن مثل هذه المشاكل تحتاج إلى معالجة عن طريق إتباع سياسات اقتصادية معينة وذلك حتى يمكن تفعيل أداء الاقتصاد الوطني ومن أهم هذه السياسات التي تتفد في هذا الخصوص هي السياسة النقدية والتي تكون ضمن حزمة السياسات الاقتصادية الأخرى بغرض تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها إن المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة يمكن التعبير عنها في التساؤل التالي:

- كيف كان أداء السياسات النقدية خلال الفترة (2002- 2023) م وهل كان أداء السياسة النقدية فعالاً على المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة أم لا؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

أن أداء السياسة النقدية التي تم أتباعها في ليبيا خلال الفترة (2002- 2023) م لم يكن فعالاً ولم تحقق السياسة النقدية أهدافها التي قامت عليها.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء السياسة النقدية المتبعة في ليبيا خلال الفترة (2002- 2023) وبيان مدى فاعليتها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة:

تكمّن الإهميّة التي تمتّلّها هذه الدراسة ويمكّن ذكرها في النقاط التالية:

1. نظراً لأهميّة البحث العلمي والدراسات في تقويم الظواهر واقتراح الحلول بناءً على نتائجها فإنّ موضوع تقييم السياسة النقديّة من المواضيع الهامة والتي تشكّل دراسة إضافيّة جديدة للمكتبة العلميّة بمعنى استفادة الباحثين في هذا المجال.

2. إنّ تقييم أداء السياسة النقديّة من المواضيع المهمّة ودراستها سوف تؤدي إلى معرفة الباحث بها والتعرّف على جوانبها وانعكاساتها على المناخ الاقتصادي من خلال الوصول إلى الحقائق الكامنة وراء الاستفادة العلميّة في مجال التخصص.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يحتوي على عرضاً لأدوات السياسة النقديّة المعتمدة في ليبيا وتقييم أداءها خلال الفترة (2002-2023) كما يتناول الصعوبات التي واجهت تنفيذ السياسة النقديّة في ليبيا وبعض التوجّهات المقترحة للسياسة النقديّة

مقدمة جمع البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الجهات الحكوميّة مثل مصرف ليبيا المركزي على وجه الخصوص لأنّه هو الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقديّة كما سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على الدراسات والبحوث والكتب وغيرها من المراجع الأخرى المتعلقة بجوانب الموضوع المختلفة.

الإطار النظري:

أولاً: خلفية تاريخية عن السياسة النقديّة في ليبيا:

يعود رسم وتنفيذ السياسة النقديّة في ليبيا إلى إنشاء البنك الوطني الليبي حيث باشر عمله في الأول من عام (1956) خالفاً للجنة النقديّة التي تأسّست عام (1951) وقد واجه المصرف خلال السنوات الأولى من نشاطه صعوبات كثيرة حالت دون تحقيق أهدافه التي تأسّس على أثرها ذكر منها: افتقاره إلى صلاحيات قانونية كافية لإدارته وافتقاره لمصارف تجارية تعمل تحت إشرافه وأدّرته لأنّ المصارف حينها كانت فروع لمصرف أجنبية بالإضافة إلى افتقار البلاد حينها إلى التنسيق بين الجهات الحكوميّة والتجاريّة، أيضاً كانت الاداة التي يستطيع المصرف استخدامها هي الاقناع الادبي وبعض السياسات المحدودة الأثر كالرقابة على السيولة وسياسة سعر الخصم ومع مرور الوقت فشل المصرف في إدارة السياسة النقديّة لعوائق سوق للأوراق النقديّة ان ذاك (المركزي، الدورة الاعتيادية، 34).

وفي الفترة (1963) صدر قانون المصارف رقم (4) الذي منح المصرف صلاحيات أوسع لمزاولة نشاطه ذكر منها: إدخال نظام الاحتياطي الإلزامي على عمليات المصارف التجاريّة وقد حدّ القانون معدلاً يتراوح ما بين (10%) إلى (40%) على الودائع تحت الطلب ومن (5%) إلى (20%) على الودائع الزمنيّة والإداريّة ، بالإضافة إلى ذلك سمح للمصرف المركزي بتنويع الغطاء النقدي وإعطاء المصرف المركزي صلاحيات تحديد النقود المكونة للأصول السائلة بالإضافة إلى صلاحياته في تحديد الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينية (المركزي، الدورة الاعتيادية، 34)، أيضاً أعطى للمصرف حق الإشراف والرقابة على المصارف التجاريّة وعماليّتها، بالإضافة إلى إدارة ومراقبة النقد وتقسيم حركات رأس المال بين الداخل والخارج .

وفي أول منتصف عام (1966) تم اتخاذ بعض الاجراءات لمكافحة التضخم فقام المصرف المركزي برفع معدل الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب من (10%) إلى (15%) وعلى الودائع الزمنيّة والإداريّة من (5%) إلى (7.5%) وتم رفع السيولة العامة من (20%) التي كانت نافدة من عام (1958) إلى (25%) بالإضافة لتحديد حجم الاقتراض بـ (50%) ما كانت تقرضه من قبل وذلك بضمانات عقارية (المركزي، بحوث ودراسات 2010).

وبعد عام (1969) تم تلبّي المصارف الأجنبيّة العامة في ليبيا بقرار صادر في نهاية عام (1969) تم تأمين الحصص الأجنبيّة في المصارف التجاريّة بقرار رقم (153) عام (1970) والقرار رقم (63) لعام (1971) الذي عدل قانون المصارف رقم (4) لعام (1963) وتم تخفيض السيولة العامة من (25%) إلى (16%) لتمكن المصارف التجاريّة من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسيع في منح الائتمان (المركزي، بحوث ودراسات 2010).

أما في عام (1980) تم قرار المصرف المركزي بإعادة النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع والذي جعل المصارف التجاريّة تتقدّم خسائر مالية كثيرة الأمر الذي ألزم المصرف المركزي بتعديل قراره بشأن أسعار الفائدة على الودائع ليكون الحد الأقصى لها (5.5%), وأما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض فقد خفض معدل الفائدة المدينيّة للأغراض العقاريّة. فخفضت الفائدة على القروض العقاريّة إلى (4%) تم صدر إعفاء للمواطنين. (المركزي، الدورة الاعتيادية، 34)

ثانياً: السياسة النقديّة خلال الفترة (2002-2023م):

لقد مرت السياسة النقديّة في ليبيا بالعديد من التطورات التشريعية التي لها الأثر الأكبر على مدى كفاءة وفاعلية السياسة النقديّة وفاعلية أدواتها التطبيقيّة ولهذه سعر عرض أهم التطورات التي حدثت خلال فترة الدراسة:

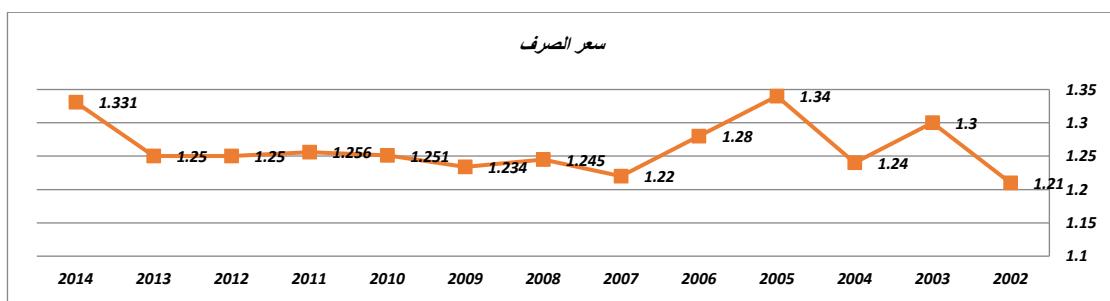
السياسة النقدية خلال الفترة (2002-2010):

في هذه الفترة قام المصرف المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات التي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وإدارة السيولة في الاقتصاد الوطني وتحقيق السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي والحد من المخاطر وكانت هذه السياسات والإجراءات قد وضعت في إطار منظومة العمل والتوجيهات الاقتصادية فقد اعتمد مجلس التخطيط العام عام (2001) جملة من السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وتم تنفيذها اعتباراً من عام (2002) (المركزي، بحوث ودراسات 2010).

لعب المصرف المركزي الليبي دوراً أساسياً في استقرار الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2002-2010) من خلال سلسلة من الإجراءات التي شملت تثبيت سعر الصرف، السيطرة على التضخم، بناء احتياطي ناري قوي، تعزيز النظام المصرفي، ودعم الاستثمار، حيث كانت السياسة النقدية في ليبيا خلال هذه الفترة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما مكن المصرف المركزي من تحقيق الاستقرار الاقتصادي النسبي، إلا أن الإصلاحات الهيكلية كانت محدودة وظل الاقتصاد يعتمد على النفط بشكل كبير، فيما يلي أبرز الإجراءات التي نفذها المصرف المركزي الليبي خلال هذه الفترة:

- عمل المصرف المركزي على تثبيت سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي عند حوالي 1.3 دينار مقابل الدولار الأمريكي، مما ساهم في تقليل التبذبات وحافظ على استقرار قيمة العملة الليبية خلال الفترة (2002-2010).

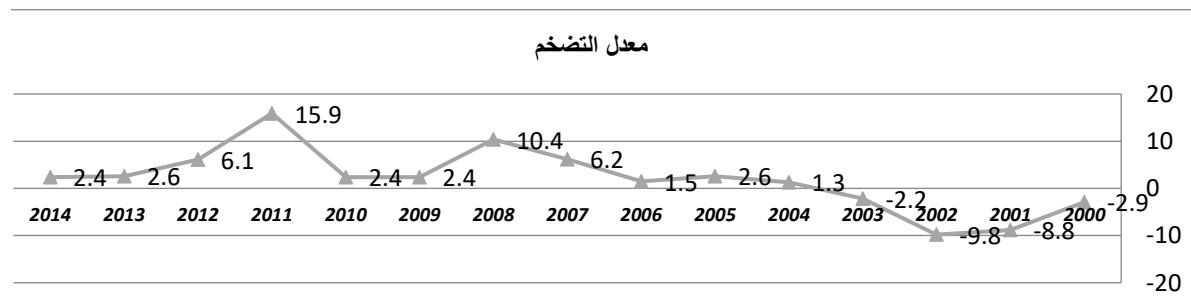
٢



الشكل البياني (1): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2002-2014) م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

2. أيضاً بفضل تدفق العائدات النفطية، تحصل المصرف المركزي على كميات كافية من العملات الأجنبية للمصارف التجارية، مما ساعد في تلبية الطلب على العملات الأجنبية ومنع ارتفاع سعرها في السوق السوداء.
3. لقد خصص المصرف المركزي جزءاً من الاحتياطي النقدي لدعم استيراد السلع الأساسية، مما ساهم في تعزيز استقرار أسعار لهذه السلع وتخفيف الضغوط التضخمية عليها.



الشكل البياني (2): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2002-2014) م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

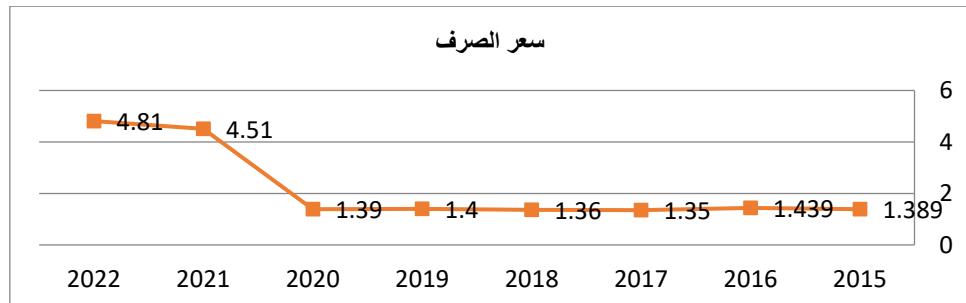
4. أيضاً اتّبع المصرف المركزي سياسات نقدية صارمة للتحكم في عرض النقود ضمن مستويات مستقرة لتجنب التضخم الناتج عن زيادة العرض النقدي.
5. وبفضل العائدات النفطية الكبيرة خصص المصرف المركزي جزءاً من هذه العائدات لبناء احتياطي ناري قوي، مما ساعد على الوصول إلى احتياطي نقدي يقدر بحوالي 140 مليار دولار بحلول عام 2010م.
6. تمكن المصرف المركزي من استثمار جزء من الاحتياطي النقدي في أصول مالية آمنة كالسندات الحكومية الأجنبية، الامر الذي أسهم في تنويع مصادر دخل الاحتياطي وحمايته من تقلبات أسعار النفط.

7. ايضاً قام المصرف المركزي بضخ السيولة للمصارف التجارية لضمان استقرار السيولة النقدية، مما ساعد على تلبية احتياجات الأفراد والشركات من السيولة النقدية ورفع الثقة في النظام المصرفي.
8. بدأ المصرف المركزي في تحديث القطاع المصرف في من خلال إدخال أنظمة تكنولوجية جديدة، مما سهل العمليات المالية وحسن من كفاءة النظام المصرف.
9. قدم المصرف المركزي تعليمات للمصارف التجارية لتقديم تسهيلات ائتمانية للمشاريع الاستثمارية، وخاصة في قطاعات البنية التحتية، الإسكان، والخدمات.
10. سعى المصرف المركزي إلى جذب استثمارات أجنبية محدودة لتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم حوافز محددة للمستثمرين الأجانب ضمن قطاعات استراتيجية.
11. نفذ المصرف المركزي خطوات لتحسين الحكومة داخل البنوك وتعزيز الرقابة عليها، مما ساهم في رفع كفاءة النظام المصرف في زيادة الثقة فيه.
12. عمل المصرف المركزي مع الحكومة لضبط الإنفاق العام والحفاظ على استقرار الاقتصاد، حيث كان المصرف يدعم الحكومة في تقديم تمويل للمشروعات الرئيسية وتغطية العجز عند الضرورة.
13. شجع المصرف المركزي الحكومة على استثمار الفوائض النفطية في مشاريع إنتاجية لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن تتفيد هذه الاستراتيجية كان محدوداً في تلك الفترة.

السياسة النقدية خلال الفترة (2015-2023) م:

كان الوضع الاقتصادي بليبيا خلال هذه الفترة يتمسّم مجموعة من الخصائص الاقتصادية والتي أهمها اعتماد تمويل الاقتصاد على مورد واحد وهو النفط وارتفاع معدلات الواردات للصادرات وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وضعف القطاع الخاص وتعدد، أسعار الصرف وغياب سوق الأوراق المالية وضعف التنظيم الإداري وضعف كفاءة الموارد البشرية وغيرها من الخصائص، فقد شهدت هذه الفترة ظروف سياسية واقتصادية صعبة، بما في ذلك الصراعات الداخلية وتذبذب إنتاج وأسعار النفط، مما أثر بشدة على قدرة المصرف المركزي في تحقيق أهدافه. ومع ذلك، قام المصرف المركزي الليبي بعدد من الإجراءات للتعامل مع الأزمات النقدية وتحقيق الاستقرار المالي. وفيما يلي ملخص لأبرز هذه الإجراءات خلال تلك الفترة:

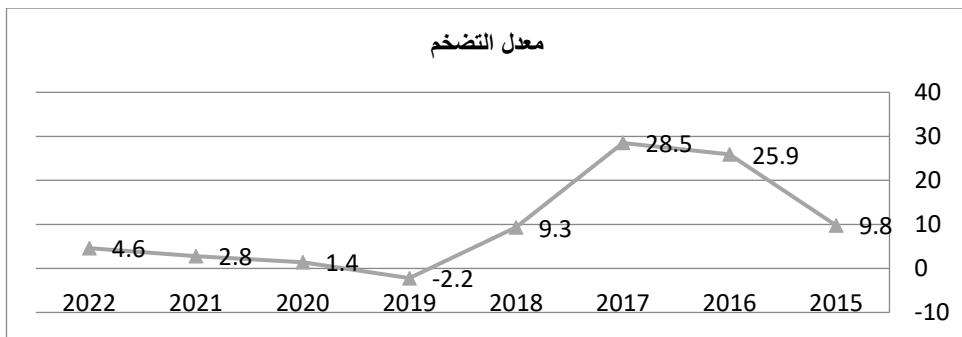
1. اتخذ المصرف المركزي خطوة هامة بتوحيد سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي عند 4.48 دينار ليبي للدولار الأمريكي خلال عام 2021م وجاء هذا الإجراء في إطار محاولة لتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسوق السوداء، وتسييل إدارة العملة الأجنبية، ونجح في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي في سعر الصرف.



الشكل البياني (3): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2015-2023) م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

2. لضبط السوق قام المصرف المركزي بتسهيل بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية لتنطيط احتياجات المستوردين من السلع الأساسية، مما ساعد في تخفيف الطلب على الدولار في السوق السوداء.
3. شهدت ليبيا أزمة سيولة كبيرة نتيجة نقص النقد في المصارف، مما دفع المصرف المركزي إلى ضخ السيولة بشكل دوري في المصارف التجارية لمساعدة الأفراد على الوصول إلى مدخّراتهم.
4. استجابةً لأزمة السيولة، قام المصرف المركزي بطبعه أوراق نقدية جديدة من فئة 1 و5 و10 دنانير لمواجهة نقص النقد المتداول. وقد أثار هذا الإجراء جدلاً حول تأثيره على التضخم، لكنه ساهم في التخفيف من أزمة السيولة.
5. لدعم السيولة شجع المصرف المركزي المصارف على اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز استخدام بطاقات الدفع والتحويلات عبر الهاتف، وذلك لقليل الاعتماد على النقد الورقي.
6. قام المصرف المركزي بتخصيص العملة الصعبة لاستيراد السلع الأساسية، مما ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية على الأسعار وتوفير السلع بأسعار مقبولة.



الشكل البياني (4): تطور معدل التضخم خلال الفترة (2015-2022) م
المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

7. حرص المصرف على تجنب التوسيع النقدي غير المنضبط للحد من التضخم، خاصة في ظل تزايد العرض النقدي بسبب طباعة الأوراق النقدية الجديدة.

8. حاول المصرف المركزي الحفاظ على مستويات الاحتياطي الأجنبي من خلال إدارة التدفقات النقدية وإعادة التفاوض بشأن الصادرات النفطية، وقد بلغ الاحتياطي حوالي 70 مليار دولار في عام 2022.

9. قام المصرف المركزي بتنويع أصول الاحتياطي في شكل استثمارات آمنة مثل السندات الأجنبية والمراكم النقدية لتجنب المخاطر وتقليل الاعتماد الكلي على النفط.

ما سبق تجدر الاشارة الى انه خلال الفترة (2015-2023) م، قام المصرف المركزي الليبي بالعديد من الإجراءات للتعامل مع التحديات الاقتصادية والسياسية الصعبة التي واجهت البلاد، مثل الانقسام السياسي، أزمة السيولة، التضخم، وانخفاض قيمة الدينار الليبي.

ثالثاً: مؤشرات أداء السياسة النقدية:

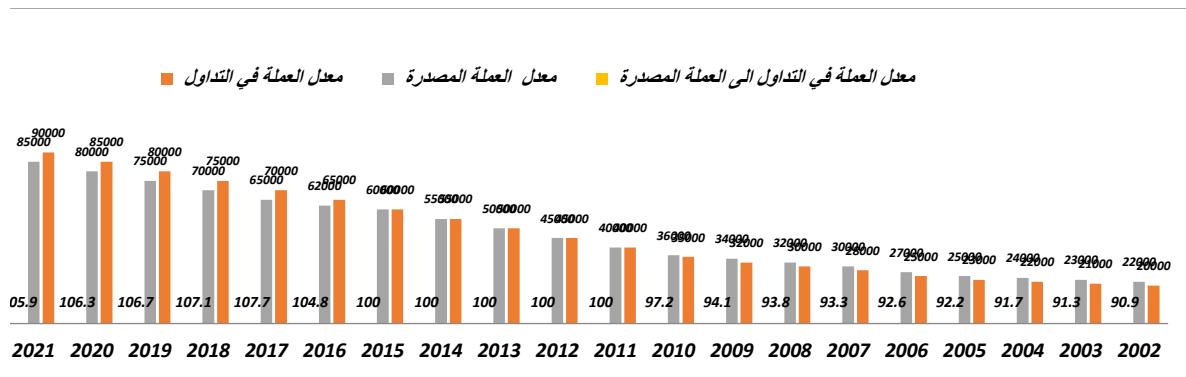
معدل العملة في التداول إلى العملة المصدرة:

تعد مهمة إصدار العملة بمختلف أنواعها (الورقية والمعدنية) وبمختلف فئاتها الوظيفة الأساسية التي أوكلها القانون النقدي لمصرف ليبيا المركزي حيث ان ارتفاع معدل العملة الورقية والمعدنية في التداول (لدى الجمهور) بلغ (80000) أي بمعدل (103%) كمتوسط لقيمة خلال الفترة (2002-2023) م من إجمالي عرض النقود، وكما هو مبين بالجدول (1) والشكل البياني رقم (1).

الجدول (1): معدل العملة في التداول إلى العملة المصدرة خلال الفترة (2002-2023) م

السنوات	معدل العملة في التداول إلى العملة المصدرة	معدل العملة في التداول	معدل العملة المصدرة
2002	20000	22000	90.9
2003	21000	23000	91.3
2004	22000	24000	91.7
2005	23000	25000	92.2
2006	25000	27000	92.6
2007	28000	30000	93.3
2008	30000	32000	93.8
2009	32000	34000	94.1
2010	35000	36000	97.2
2011	40000	40000	100
2012	45000	45000	100
2013	50000	50000	100
2014	55000	55000	100
2015	60000	60000	100
2016	65000	62000	104.8
2017	70000	65000	107.7
2018	75000	70000	107.1
2019	80000	75000	106.7
2020	85000	80000	106.3
2021	90000	85000	105.9
2022	95000	90000	105.6
2023	100000	95000	105.3

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية



الشكل البياني رقم (5): معدل العملة في التداول إلى العملة المصدرة خلال الفترة (2002-2023) م

وتتجدر الاشارة إلى أن زيادة لتفضيل النقدي ومحفوظة للتعامل بالصكوك هو انعكاس لعدم انتشار الوعي المصرفى بين الأفراد أو ضعفه، أي استعمال النقود بدلاً من الإيداع في الحسابات الجارية لإتمام الصفقات والمبادلات التجارية، ويتبين مدى التفضيل النقدي للأفراد عند النظر إلى ارتفاع معدل العملة في التداول إلى إجمالي العملة المصدرة إذ يتبيّن أن أكثر من 95% من العملة المصدرة سنوياً هي في أيدي الجمهور وهو معدل يدل على هامشية دور المصارف في الحركة الاقتصادية لدى المواطنين وهذا دليل على ضعف الساسة النقدية.

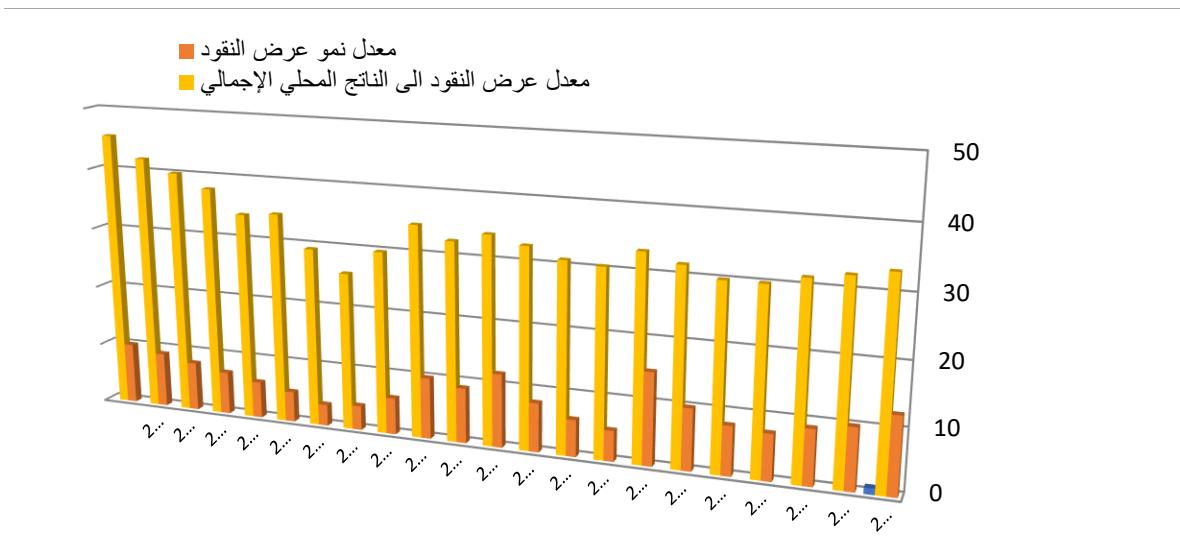
معدل تغير عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق العلاقة الطردية بين معدلات تغير العرض النقدي و معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سواء في الانخفاض أو الارتفاع وذلك للحفاظ على المستوى العام للأسعار وقيمة العملة المحلية والحد من التضخم والانكماس، إذ يتبيّن أن تزداد كمية العرض النقدي في الاقتصاد الوطني في الأوقات التي يزداد فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ثابت نسبياً وذلك وفقاً لما يطلبه الاقتصاد الوطني في جميع الحالات الاقتصادية التي يمر بها من ركود اقتصادي أو انتعاش، إلا أن بالنظر في بيانات الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (6) يتبيّن عدم وجود العلاقة الطردية التي تفرضها النظرية الاقتصادية بين معدلات التغير في عرض النقود ومعدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

الجدول رقم (2): معدل تغير عرض النقود ومعدل تغير الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2002-2023) م

السنوات	معدل نمو عرض النقود	معدل عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي
2002	12.5	33.3
2003	10	32.3
2004	9	31.4
2005	7.5	30
2006	8	30
2007	10	31.8
2008	15	33.3
2009	5	30.5
2010	6	31
2011	8	32.7
2012	12	34
2013	9	32.5
2014	10	34.6
2015	6	29.8
2016	4	25.8
2017	3.5	29.3
2018	5	34.5
2019	6	34
2020	7	37.8
2021	8	40
2022	9	42
2023	10	45.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية



الشكل البياني رقم (6): معدل تغير عرض النقود ومعدل تغير الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2002-2023) م

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات في معظم السنوات تشير إلى التغير في اتجاهين متضادين، حيث تراوح معدل تغير عرض النقود في المتوسط للفترة (2002-2023) م (%) في حين كان متوسط معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%) في نفس الفترة الزمنية، لذا يمكننا القول أن خلال فترة الدراسة ،لا يمكن استنتاج العلاقة الطردية التي تفترضها النظريات الاقتصادية بل أن هناك فارق كبير بين معدلات التغير في عرض النقود ومعدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويسيران بشكل متذبذب وفي اتجاهين مختلفين في الارتفاع والانخفاض .

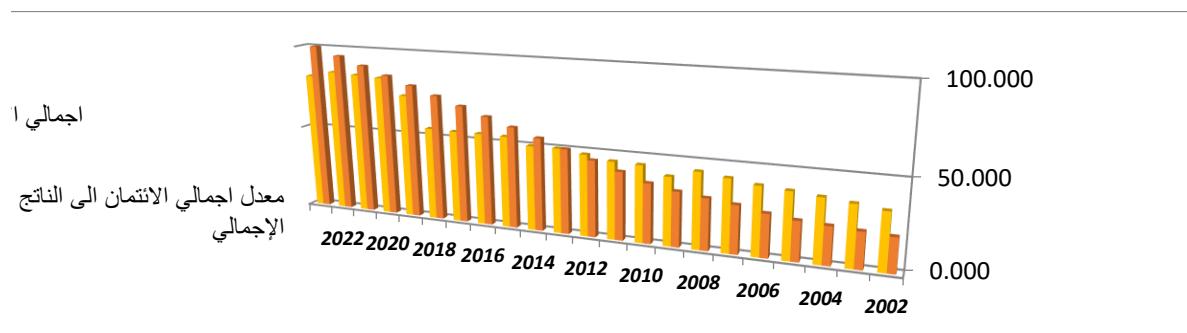
اجمالي الائتمان المصرفي وحجم السيولة بالمصارف المحلية:

تعد السياسة النقدية فعالة عند ما يمكن الجهاز المركزي من الاحتفاظ بأكبر معدل ممكن من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الجهاز المركزي منخفض إلى أدنى حد ممكن إذا تم استخدام هذه المدخرات في مجال الائتمان، ومن خلال البيانات يمكن ان نلاحظ أن نسبة إجمالي الائتمان المصرفي تتذبذب بين الزيادة والنقصان، ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي تزداد بمعدلات متزايدة، خلال فترة البحث.

الجدول رقم (3): اجمالي الائتمان والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة (2002-2023) م

السنوات	اجمالي الائتمان	معدل اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي
2002	20.000	33.3
2003	21.000	35.4
2004	22.000	37.1
2005	23.000	38.7
2006	25.000	40.0
2007	28.000	42.4
2008	30.000	44.4
2009	32.000	40.0
2010	35.000	45.0
2011	40.000	45.5
2012	45.000	48.0
2013	50.000	50.0
2014	55.000	50.0
2015	60.000	54.2
2016	65.000	54.5
2017	70.000	54.5
2018	75.000	55.0
2019	80.000	73.7
2020	85.000	83.3
2021	90.000	84.2
2022	95.000	85.0
2023	100.000	81.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية



الشكل البياني رقم (7): اجمالي الائتمان والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة (2023-2002) م

تجدر الإشارة الى أنه خلال الفترة (2008-2002) م، انخفض معدل الائتمان للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، في حين ارتفاع معدل السيولة الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وكذلك خلال الفترة (2012-2022) م ان ارتفاع معدل السيولة إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لم يحقق ارتفاع أو زيادة في معدل الائتمان المصرفى، أي أن السياسة النقدية لم تستند من حجم المدخرات في الجهاز المصرفى، وهذا ما يدل على ان السياسة النقدية غير فعالة في ادارة السيولة لديها و عدم توجيهها للائتمان المصرفى.

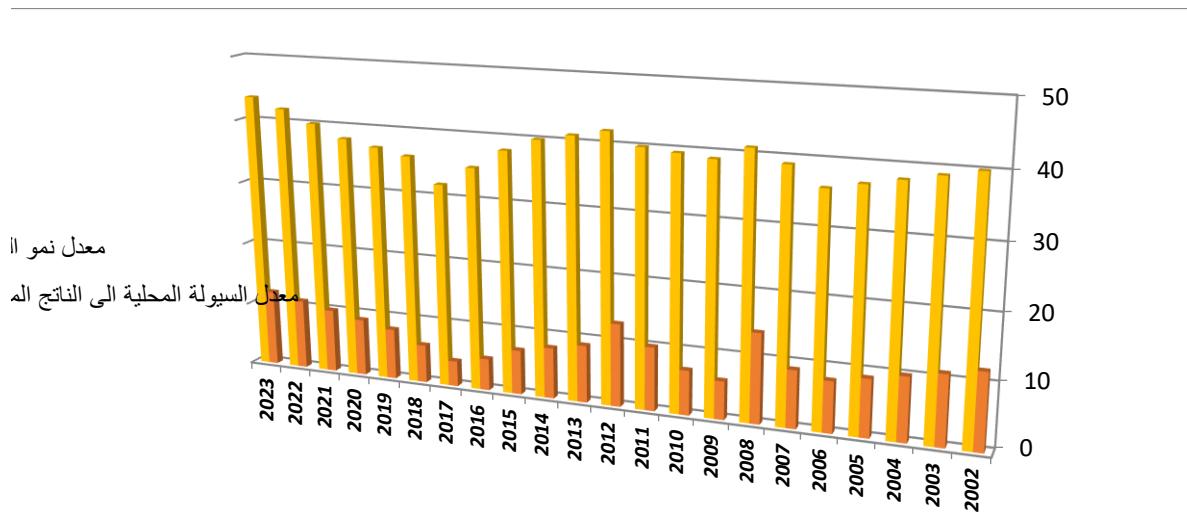
فائض السيولة المحلية:

الاحتياطي النقدي العام أو ما يعرف باحتياطي السيولة هو عبارة عن النسبة التي تفرض على الأصول السائلة التجارية من قبل المصرف المركزي وذلك للتحكم في توزيع أصول المصارف التجارية، وبالتالي على قدرة المصارف على خلق الائتمان، ويعد مؤشر معدل السيولة النقدية من اهم مؤشرات فاعلية أداء السياسة النقدية، ومن خلال الشكل البياني التالي يمكن توضيح ذلك:

الجدول رقم (4): السيولة المحلية في ليبيا خلال الفترة (2002-2023) م

السنوات	معدل نمو السيولة المحلية (%)	معدل اجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2002	12	40
2003	11	39
2004	10	38
2005	9	37
2006	8	36
2007	9	39
2008	14	41
2009	6	39
2010	7	39.5
2011	10	40
2012	13	42
2013	9	41
2014	8	40
2015	7	38
2016	5	35
2017	4	32
2018	6	36
2019	8	37
2020	9	38
2021	10	40
2022	11	42
2023	12	43.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية



الشكل البياني رقم (8): السيولة المحلية في ليبيا خلال الفترة (2002-2023) م

وتجدر الاشارة إلى الارتفاع المتواصل لفائض السيولة خلال فترة الدراسة: بلغ أعلى مستوى للسيولة المحلية خلال الفترة 2002-2023 (15053.7) مليون دينار ليبي حيث وصل إلى (46959.3) مليون دينار ليبي عام (2013) هذا الارتفاع المتزايد من حين لآخر يبين معدلات الزيادة (المتزايدة والزيادة المتناقصة) وهو ناجم عن الارتفاع في حجم الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية في المصارف التجارية، وهذا ما يجعل المصارف على قدرة عالية في خلق الائتمان المصرفية.

ومن خلال عرض مؤشر معدل السيولة النقدية للمصارف ومن خلال معرفتنا بثبات المعدل الذي يحدده المصرف المركزي على إجمالي الخصوم الإبداعية من عام (1970) إلى وقتنا الحاضر حوالي (15%) نجد أن هذا الثبات النسبي في معدل السيولة، ومقارنة بالارتفاع في فائض السيولة هو يمثل انعكاساً لعدم أهمية ثبات نسبة سياسة السيولة في التأثير على قدرة المصارف في خلق الائتمان وهو ما يعكس اخفاق أدوات السياسية النقدية في تحقيق أهدافها.

رابعاً: تقييم فاعلية السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف ضمن إطار اهداف السياسات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير النفطي، وتحقيق معدلات مقبولة من الاستقرار النقدي والاستقرار في المعدل العام للأسعار من خلال الحد من الفجوات الانكمashية والتضخمية.

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

بعد هدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من المهام التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، باعتباره مؤشراً هاماً تتحدد به القيمة الداخلية للنقد وهو ما يعرف بالقوى الشرائية للنقد، وعليه تسعى السياسة النقدية بكلفة الوسائل المتاحة لديها لمراقبة وتوجيه وتنظيم التحركات النقدية ولمعرفة الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في ليبيا فسيتم عرض تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2002-2023) م كما في الشكل البياني، ومن ثم يمكن ملاحظة تذبذب معدلات التضخم بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة حيث ان:

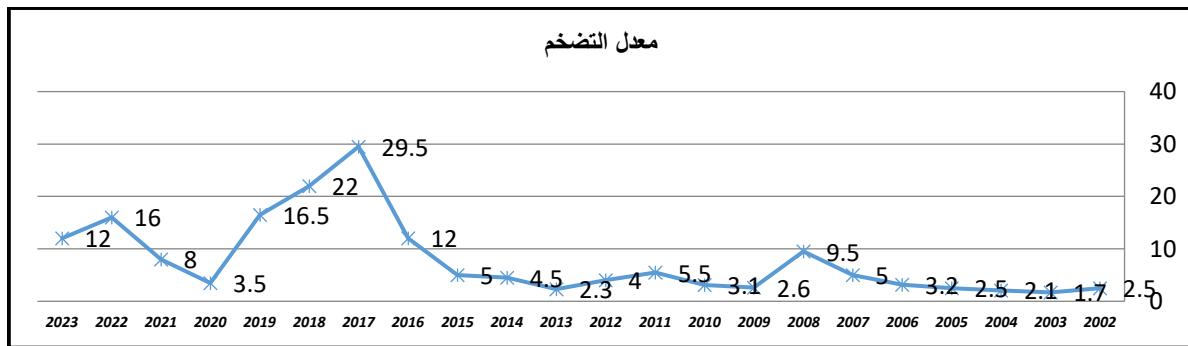
- خلال الفترة (2000-2010) م وصل معدل التضخم إلى مستوى مرتفع نسبياً عام 2008 م فقط، وهذا يمثل

على معدل للتضخم خلال هذه الفترة.

- اما خلال الفترة (2011-2020) م فقد حق معدل التضخم أعلى قيمة له (15.9) عام 2017 م، وهي الأعلى

خلال فترة الدراسة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد.

- خلال الفترة (2021-2023) م سجل معدل التضخم ارتفاعاً نسبياً في عام 2022 م تم انخفاض عام 2023 م.



الشكل البياني رقم (9): تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2002-2023) م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

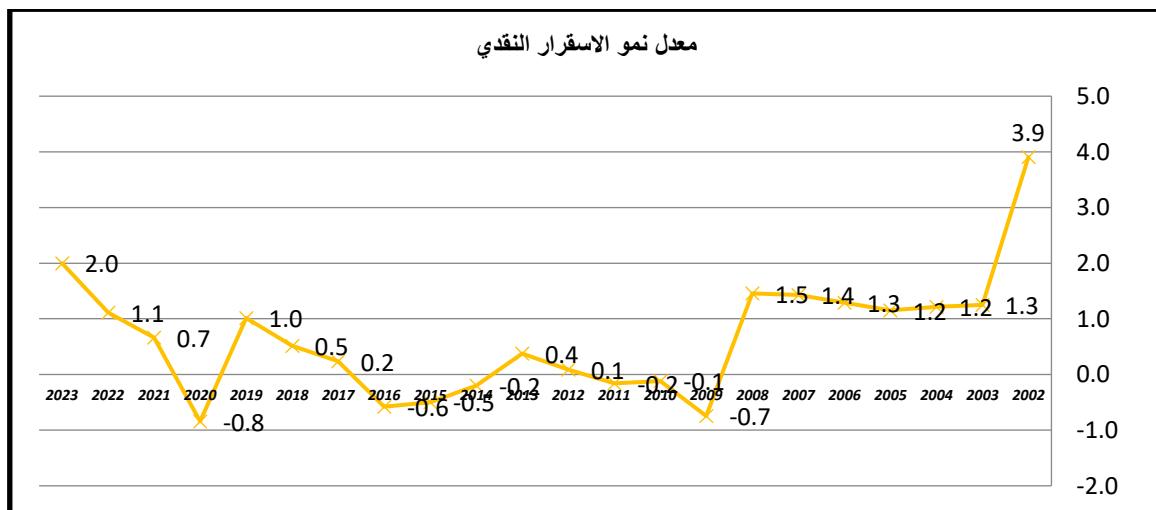
دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي:

يعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي إلى جانب التهيئة المصرفية المناسبة له، وتطور أسواق رأس المال، ويمثل الاستقرار النقدي أهم العناصر التي تسهم في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة تنسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية في الاقتصاد الوطني وتنسجم مع تمويل النشاط الاقتصادي.

ويعتبر الاستقرار النقدي أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية واعتماداً على البيانات النقدية لعرض النقود بمفهوم الواسع والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيتم حساب المعامل الاستقرار النقدي عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{معدل تغير العرض النقدي}}{\text{معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \quad (\text{القيزاني، 2016})$$

وبمعلومية معامل الاستقرار النقدي يتم حساب حجم الضغوط التضخمية في النشاط الاقتصادي فإذا كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي المحسوب أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح فهذا مؤشر لوجود ضغوط تضخمية وإذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح كان دليلاً على وجود قوى انكماسية أما إذا كانت النتيجة قريبة من الواحد الصحيح فهو دليل على وجود حالة استقرار ناري في الاقتصاد الوطني، ومن خلال الجدول التالي يتم توضيح ذلك:



الشكل البياني رقم (10): تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (2002-2023) م

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن شهدت الفترة (2003-2008) م استقرار ناري في معامل الاستقرار النقدي في ليبيا وهو مؤشر لزيادة عرض النقود الذي أساهم في حدوث التذبذب النمو الاقتصادي وعدم استقرار المستوى العام للأسعار، ونلاحظ انخفاض المعامل خلال الأعوام (2009، 2010، 2015، 2020، 2021) م.

أما خلال الفترة (2002-2023) م فنلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي وصل أعلى مستوى له محققاً فجوة تضخمية مرتفعة جداً وهذا ما يدل على ضعف السياسة النقدية في تحقيق هدف الوصول لمعقول من الاستقرار النقدي والحد من الفجوات التضخمية والانكماسية.

خامساً: الصعوبات التي تواجه السياسة النقدية في ليبيا:

1. تراكم العديد من القضايا المصرفية والمالية امام المحاكم وناخر الفصل في العديد من القضايا المرفوعة امام المحاكم الامر الذي ساهم في رزعزعت ثقة المواطنين بالمصارف.
2. هيمنة السياسة المالية بسبب اعتماد الحكومة على سياسة الامر الواقع في برنامج سياسة الانفاق العام حتى وان ادى ذلك إلى اللجوء المكثف إلى الاقراض العام من القطاع المصرفى، الذي وجد نفسه مضطراً إلى مساعدة طلب الحكومات المتعاقبة.
3. عدم قدرة سوق الأوراق المالية على التعبير عن حقيقة الأوضاع المالية والأداء الاقتصادي لمختلف الشركات المساهمة العامة او الاهلية الامر الذي يعيق عملية تقييم مستوى الأداء لتلك الشركات.
4. ارتفاع المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) بسبب انخفاض قيمة الدينار الليبي من جهة والتراجع الملحوظ في كمية السلع المتوفرة في السوق من جهة أخرى.
5. ضيق و عدم فاعلية السوق المالي، وذلك بسبب محدودية الاطراف الاعضاء بهذا السوق وتوقفه عن العمل منذ منتصف عام (2014).
6. انفتاح درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وذلك بسبب اعتماد الدولة على تصدير بضاعة واحدة وهي النفط، واعتمادها على استيراد ما لا يقل عن (87%) من احتياجات السوق الليبية من الخارج.
7. عدم وضوح المناخ الاستثماري ومحدودية الفرص الاستثمارية ذات جدوى وعدم توفر ضمانات كافية تمكن المصارف التجارية من توظيف أموالها بالمصارف.
8. تزايد ظاهرة الانفاق العام من خارج الميزانية العامة مما يساهم في صعوبة تحقيق اهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار وسلامة النظام المالي والمصرفي.
9. نقص المسوحات والبيانات الدقيقة والدراسات الموضوعية عن السوق المحلية التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة في مجال منح الائتمان.
10. تعدد الأجهزة الرقابية وتدخل اختصاصاتها مع جهات أخرى في شؤون المصارف وفي طريقة توظيف أموالها وأسلوب تحصيلها مما أدى إلى خلل في استقلالية القرار المصرفى والى صعوبة الموافقة بين هيكل الموارد وهيكل التوظيفات.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. تم الشروع في إعداد سياسة نقدية من قبل مصرف ليبيا المركزي منذ عام (2002) وهذه السياسة ظهرت أول مرة عام (2001) من ضمن إطار السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس التخطيط العام، اما خلال الفترة ما قبل عام (2002) كانت السياسة النقدية تأخذ شكل قوانين وقرارات يتخذها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود والائتمان للتأثير على النشاط الاقتصادي.
2. أن مصرف ليبيا المركزي في إطار تنفيذه لسياسة النقدية قام باتخاذ جملة من القدرات والقوانين من بينها توحيد سعر الصرف واجراءات لها علاقة بسعر الخصم وسعر الفائدة والاحتياطي الالزامي والسيولة، وآخرى ذات علاقة بالرقابة على النقد الأجنبي إلى غيرها من الاجراءات الأخرى.
3. من خلال ما سبق تم قبول فرضية الدراسة أن السياسة النقدية خلال الفترة (2002-2023) لم تكن فعالة، ولم تحقق أهدافها التي قامت عليها، من خلال:

 1. أن الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تبيز بارتفاع معدل العملة في التداول وهو نتيجة لارتفاع التفضيل النقدي، وانخفاض عامل الثقة في المصارف، هو ما يدل على ضعف السياسة النقدية.
 2. معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يوجد رابط بينهما بل معظم السنوات تشير إلى التغير بينهما في اتجاهين متضادين وهذا دليل على عدم فاعلية السياسة النقدية.
 3. ان الارتفاع في معدل السيولة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يتحقق ارتفاع أو زيادة في معدل الائتمان المصرفى، أي أن السياسة النقدية لم تستفيد من حجم المدخرات في الجهاز المصرفى.
 4. أن ثبات مؤشر معدل السيولة النقدية ومعدل إجمالي الخصوم الإبداعية ومقارنة بالارتفاع في فائض السيولة يوضح فشل أدوات السياسة النقدية.

5. وصلت معدلات التضخم أعلى مستوى لها عام 2017 م وأقل مستوى لها كان عام (2009-2013) حيث وصلت إلى (1.5) ولم يستقر المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة بل ظل ينخفض ويرتفع من عام لأخر وهو دليل على فشل السياسة النقدية في المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
6. لم تفلح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي بل تذبذب معامل الاستقرار النقدي بين حدود فجوات تضخمية وانكماشية، وان الفترة التي شاهدت استقرار نفدي هي الاعوام (2005-2006).

الوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة نورد التوصيات التالية:

1. ضرورة أن يتمتع المصرف المركزي باستقلالية تامة عن الضغوط السياسية والدولية لضمان اتخاذ قرارات نقدية موضوعية تسهم في حلحلة المشاكل التي تواجه السياسة النقدية، ومتابعة وتنفيذ السياسة النقدية بصورة دورية.
2. العمل على إدخال وسائل وطرق حديثة من شأنها تسهيل عمليات السحب والإيداع تقليل التعامل النقدي ورفع عامل الثقة بين الأفراد والمصارف التجارية.
3. العمل على تنسيق بين السياسات الاقتصادية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي وضبط الضغوط التضخمية وتسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1. الحاشية، ميلود جمعة(1995م) النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات مركز البحث والعلوم الاقتصادية، جامعة قاريوونس، بنغازي.
2. الدراز، عمر علي محمد، دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، خريف 2012.
3. الرتيمين، عبد المجيد الهادي والصالح، رضا على واقع السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) م، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد العاشر، يناير 2020.
4. الصالحي، عبد العزيز علي محمد (2018م)، فاعلية السياسة النقدية وأثرها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1996-2017م)، مجلة المعرفة العدد الثامن، كلية التجارة ترهونة.
5. القيزان، عمر فرج، محددات عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه وأثره على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزيتونة، بنغازي، العدد السابع عشر، السنة الخامسة، 2016.
6. بغني، طارق سليمان مسعود، أداء السياسة النقدية في ليبيا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ربيع 2007.
7. دخيل الله، سالم محمود أحيمدة، تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2013.
8. شامية، عبد الله محمد، (2017) فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي، مجلة السياسات والاستراتيجيات، طرابلس، العدد الثاني.
9. شنبي، تطور الاوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا، مؤسسة فريديريش أيربرت، 2017.
10. عطية، على منصور، (2019م) دور السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017م)، المركز الديمقراطي العربي.
11. عيسى، سلوى جمعة(2017م)، السياسة النقدية في ليبيا مراحل تطورها ومدى فاعليتها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد الرابع واربعون، كلية الآداب والعلوم بالمرج، جامعة بنغازي.
12. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2008) تقييم السياسات المعتمدة.
13. مصرف ليبيا المركزي، (2010) تطور السياسة النقدية والمصرفية، الدورة الاعتيادية 34 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومستويات النقد العربية، طرابلس.
14. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحث والاحصاء، أعداد مختلفة.
15. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
16. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.